

مقدمة

تمثل السياسات العامة أحد الركائز المهمة في قياس مدى فعالية النظام السياسي في اي دول من الدول لما يرتبط بها من تحديات كبيرة تتعلق بالاستجابة لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم، ولذلك تعتبر عملية صنع السياسة العامة عملية بالغة الأهمية لدى القادة وصناع القرار لان نجاح هذه الأخيرة يمثل اختبار لنجاعة التدخل الحكومي ويعبر عن مدى تنفيذ الحكومة لبرنامجها في الحكم

ان الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية الوطنية التي تمس كل القطاعات عبر سياساتها العامة ومن خلال البرامج والمشاريع على المستوى المحلي فهي عملية مجتمعية متكاملة الهدف منها التدخل لمعالجة التحديات والمشاكل التي تطرحها البيئة المجتمعية وظروف المجتمع على المستوى المحلي

حيث تهدف السياسة العامة إلى إيجاد الحلول للمشاكل العامة أين تصبح تمثل أهم مخرجات النظام السياسي الذي يعمل على مواجهة المطالب المرفوعة إليه في شكل مدخلات ضمن إطار عملية معقدة للغاية أين يجب أن يتسم دور الدولة في الاستجابة لتلك المطالب بالفعالية والنجاعة وسرعة الاستجابة .، غير ان تراجع أو ضعف التدخل الحكومي في كثير من الحالات طرح إلزامية إعادة النظر في صناعة السياسات العامة نحو تكريس التوجهات الجماعية الحقيقية المنتجة للفعالية والتي تضمن ترشيد الطرق والآليات الحكومية في تدخلاتها العمومية وضمن هذا جاءت مقارنة الحكامة الجيدة التي تعبر عن محصلة التفاعلات التي تجمع بين فواعل رسمية وغير رسمية (القطاع العام ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) يناط بكل فاعل منها تأدية دور محوري على المستوى المحلي والمركزي في صناعة سياسات عامة تعبر عن تطلعات المواطنين وتستجيب لاحتياجاتهم بشكل دائم ومتواصل ، حيث توحى مقارنة الحكامة بإفساح المجال أمام العمل التشاركي في صنع السياسات العامة وهو ما يكرس تراجع الدور الانفرادي التقليدي للدولة في هذا المجال.

تمشيا مع ترشيد التدخل الحكومي جاءت خطابات التنمية مرادفة لمصطلح الحكامة أو الحكم الجيد good governance الذي حدد معايير برنامج الأمم المتحدة في: الشفافية، المشاركة، سيادة القانون، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، الرؤية الإستراتيجية، الشرعية، المساءلة، المشاركة. وأصبحت هذه المعايير تمثل مرجعية أساسية لبناء سياسات عامة انطلاقا من أساليب

جديدة تميز عمل الحكومة في أداء أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تأسيسا على ما سبق تبحث إشكالية هذا الملتقى في مدى استجابة وتضمن الدول المغربية لمنطق الحكامة الجيدة في صناعة سياسات عمومية، وكيف ترجم التدخل الحكومي معايير الحكامة في القضاء على المشاكل الهيكلية والتنظيمية التي ترتبط بالبيئة القانونية المؤسساتية للأجهزة وأخرى ترتبط بأساليب وطرق عمل الحكومية وفي العلاقة بين الفواعل المختلفة في صناعة السياسات العامة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية للنظام، للوصول في الأخير إلى توضيح التحديات والأسباب الكامنة في تراجع فعالية مخرجات السياسات العامة وعدم تحقيقها لأهدافها التي رسمت من اجلها. وتشخيص diagnostic تلك المعوقات التي تحد من تضمين قيم المساءلة والرقابة والنزاهة داخل المؤسسات الحكومية المسؤولة عن صنع السياسات العامة في الأنظمة السياسية المغربية.

إشكالية الملتقى:

إلى أي مدى تمثل الحكامة الجيدة آلية محورية في صنع السياسات العامة في الدول المغربية؟

اللجنة التنظيمية:

الرئيس:

✓ الأستاذة: نایت اسعدي إلهام

الأستاذة الأعضاء:

د. حنان بن عبد الرزاق	أ. راضية لعور	أ. فؤاد جدو
د. منى زنودة	أ. سليمة بن حسين	أ. لادمية فريجة
أ. أسماء بن لمخربش	أ. سمير باهي	أ. لزهر بن عيسى
أ. أسماء كطاف تمام	أ. سهام زروال	أ. محمد الطيب حمدان
أ. بلال قريب	أ. عمار معمر	أ. نور الدين لعسل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

جامعة محمد خيضر - بسكرة

UNIVERSITE Med KHIDER - BISKRA



قسم العلوم السياسية بالتعاون مع مخبر الحقوق والحريات

في الأنظمة المقارنة ينظم الملتقى الدولي حول:

الحكامه والسياسات العامة في الدول المغربية

يومي: 24 - 25 فيفري 2019



لمزيد من المعلومات زوروا موقعنا على شبكة الانترنت

fdsp.univ-biskra.dz

أو على موقع جامعة بسكرة

www.univ-biskra.dz

السنة الجامعية

2019/2018

أهداف الملتقى:

- ✓ البحث في الاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة التي جاءت مع تراجع النظرة التقليدية للدولة وتحولها من فاعل وحيد إلى فاعل شريك مع فواعل أخرى
- ✓ معرفة واقع عملية صنع السياسات العامة من خلال نماذج الدول المغربية وما يطرحه هذا الواقع من نتائج وما يفرزه من تحديات توضح جدوى التدخل الحكومي.
- ✓ قياس ومعرفة مدى تضمين معايير الحكامة الجيدة في برامج السياسات العامة في الدول المغربية
- ✓ تحديد معوقات حوكمة السياسات العامة في الدول المغربية واقتراح الحلول المناسبة.

محاور الملتقى:

- المحور الأول: الحكامة الجيدة والسياسات العامة مقارنة مفاهيمية نظرية.
- المحور الثاني: فواعل صنع السياسات العامة في الدول المغربية .
- المحور الثالث: السياسات العامة في الدول المغربية: بين فرص النجاح وتحديات تضمين معايير الحكامة.
- المحور الرابع: آليات تفعيل حوكمة السياسات العامة في الدول المغربية: رؤية مستقبلية.

اللجنة العلمية للملتقى:

الرئيس الشرفي: أ.د. احمد بوطرفاية مدير جامعة محمد خيضر بسكرة
المشرف العام على الملتقى: أ.د. دبابش عبد الرؤوف عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

مسؤول الملتقى: أ. عشور عبد الكريم

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د. فوزي نور الدين

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د.: الزين عزري	جامعة محمد خيضر بسكرة
أ.د.: رياض بوريش	جامعة قسنطينة 3
أ.د.: صالح زياي	جامعة باتنة 1
أ.د.: عادل زقاغ	جامعة باتنة 1
أ.د.: عبد العظيم بن صغير	جامعة بومرداس
أ.د.: عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة 3
أ.د.: عبد النور ناجي	جامعة عنابة
أ.د.: عبد النور بن عنتر	جامعة باريس 08
أ.د.: عمر فرحاني	جامعة حمه لخضر بالوادي
أ.د.: محمود شرقي	جامعة البليدة
أ.د.: مصطفى بخوش	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: ابتسام بدري	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: السعيد سعدي	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: أحمد باي	جامعة باتنة 1
د: جمال حدار	جامعة تيارزة
د: سهام حروري	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: عبد العالي حاحة	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: عبد الغاني حسونة	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: عبد اللطيف باري	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: علي مدوني	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: عمراني كربوسة	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: فضيلة عكاش	جامعة تيزي وزو
د: مصطفى أسعيد	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: نسيمة طويل	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: نور الدين حتحوت	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: نور الصباح عكنوش	جامعة محمد خيضر بسكرة
د: هشام عبد الكريم	جامعة باتنة 1

شروط المشاركة:

1. أن تحرر المداخلات باللغة العربية مكتوبة بالخط 14 Simplified Arabic، واستعمال الخط 12 Times New Roman للغة الأجنبية.
2. أن تحترم المداخلات المعايير المنهجية المتعارف عليها،
3. ألا يكون قد سبق للباحث المشاركة بها في أي نشاط علمي، أو تم نشرها بأي شكل من الأشكال.
4. أن يكون الموضوع منسجما مع أحد محاور الملتقى.

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب:الرتبة العلمية:

التخصص:الوظيفة:

المؤسسة:الهاتف:

البريد الإلكتروني:محور المداخلة:

عنوان المداخلة:الملخص+ المداخلة.....

ترسل جميع المداخلات على البريد الإلكتروني 1 أو 2:

a.achour@univ-biskra.dz

fouzi.nouredine@univ-biskra.dz

تواريخ هامة:

- آخر اجل لإرسال المداخلات كاملة: 05 فيفري 2019
- الرد على المداخلات المقبولة: 10 فيفري 2019